المحاضرة الثالثة : القانون النقدي والمصرفي 23-09 لسنة 2023

بعد عشرين سنة من صدور قانون النقد والقرض لسنة 2003 و ثلاثة و ثلاثون سنة من أهم قانون مصرفي 90-10 الخص بالنقد و القرض وبسلب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار السلبية للأمر رقم ،10-17 حاولت السلطة السياسية في الجزائر معالجة هذه الاختلالات وتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم و رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جاء هذا القانون من خلال فتح نقاش وتمريره إلى تزكية على عكس 20 سنة التي كانت تمرر من خلال أوامر رئاسية، لقد جاء القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق النقدي والمصرفي بمثابة إلغاء الأمر -03 11 المؤرخ 26 أوت ،2003 و جاء هذا القانون في167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب دوافع قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 يمكن إ براز أهم الدوافع لتبني هذا القانون في ما يلي:

أهداف قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون لتحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والإمكانيات الكبيرة للجزائر، لعل من أبرز هذه الأهداف نجد:

- التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي؛
- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف،
- العمل على تعزيز الحوكمة في الكل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر؛
- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني؛
- زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد لداخلية قوية للحوكمة؛
- العمل على إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي؛
- إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لكي تصبح أكثر فاعلية؛
- إضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكيف القوانين بما يلائم منتجات الصيرفة الإسلامية؛

– يهدف هذا القانون إلى توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو **الدينار الرقمي الجزائري** الذي يصدره ويديره البنك الجزائر؛

هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون 23- 09 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر وهي:

- بنك الجزائر
- مجلس النقدي والمصرفي
- اللجنة المصرفية
- لجنة الاستقرار المالي
- اللجنة الوطنية للدفع

بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها بنك الجزائر وهي:

- لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها مع وزارة المالية
- مركزية المخاطر المؤسسات والأسر
- مركزية المستحقات غير المدفوعة

مضمون قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

يعتبر القانون 09-23 بمثابة تواصل لعملية الصالحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة، 1990 ويمكن توضيح مضمون قانون المصرفي من خلال النقاط التالية:

أ: تغيير اسم القانون لم يعد اسمه ''قانون النقد والقرض'' كما كان في القانونين السابقين أي القانون – 90-10 لسنة 1990 والأمر رقم 11-03 لسنة، 2003 وإنما أصبح ''القانون النقدي والمصرفي''، وهذا أفضل في نظر حسب العديد من الخبراء، لأنه أكثر دلالة .

ب: تعزيز استقلالية البنك الجزائر وحوكمته

يلاحظ أن القانون 09-23 يتضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر، و يقترح إعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 5 سنوات ، وهو ما يمثل رجوع لما كان عليه الأمر في قانون 90- ،10 الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك الجزائر، كما حددت المادة 22 منه تشكيلة مجلس الإدارة وتتكون من

– المحافظ، رئيسا،

– نواب المحافظ

– أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي .

أصبح بنك الجزائر ملزما بالإضافة عن مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي ومساهمته في الاستقرار المالي المساهمة في ميزان المدفوعات مع الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما أكد القانون على حرص بنك الجزائر على نظم ووسائل الدفع، ولقد تم تعزيز مهام من خلال العمليات التالية:

– العمليات على الذهب وتسيير احتياطيات الصرف؛

– عمليات السياسة النقدية، ولقد منح هذا القانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ السياسة النقدية مع مراعاة العمليات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية ؛

– منح السيولة الاستعجالية، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة وتعزيزا للآليات حفاظا على الاستقرار المصرفي، من خلال منح السيولة الاستعجالية، كملاذ أخير للبنكً يواجه ضغوط سيولة مؤقتة؛

– عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية، يلاحظ بشكل واضح الرجوع إلى تحديد حجم تمويل بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية في جدول 10% من الإيرادات العادية للدولة خلال السنة السابقة .

•عمليات الاستثمار وعمليات أخرى؛

ج– توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي

يخول القانون إلى المجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة للتحولات التي تشهدها البيئة المصرفية إذ يوسع صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف و مزودي خدمات الدفع، ويمكن تلخص أهم صلاحيات الجديدة للمجلس فيما يلي:

– منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية.

– إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسالمتها .

– بالإضافة إلى المعايير الاحترازية التي تطلق على البنوك والمؤسسات المالية، يضع كذلك المعايير والقواعد التي تطلق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع.

– قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، بالإضافة إلى مزودي خدمات الدفع .

– شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كيفيات إبرائه .

– شروط اعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع،ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وكذا كيفيات إبرائه وحماية زبائنهم، وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطلق عليهم.

.د– تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية

على الرغم من النظام رقم –18 02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الذي يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية منذ الاستقلال والذي أُلغي بنص النظام رقم –20 03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، حيث تلني مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل من الصيرفة التشاركية موضحا ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الإسلامية ولاسيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية بالإضافة إلى تقيد هذه المنتجات الصيرفة الإسلامية في المرابحة و المشاركة و المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار إلا أن القانون 09–23 رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها، فقد حدد ها كما يلي:

" تعتبر في مفهوم هذا القانون، عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة ألحكام الشريعة الإسلامية "

كما أنه يتيح تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية، وعززها من خلال تعين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الاسلامية في المجلس النقدي والمصرفي وهذا يجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية ، كما أجبر القانون – 23 09 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية لإفتاء في مجال المالية الإسلامية ، وموافقة بنك الجزائر .

هـ– توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية

لقد جعل هذا القانون للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي، حيث أصبحت هي الوحيدة المخولة بالبت في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمته المتعلقة بالتعرض للمخاطر، لا سيما منها خطر القرض وكذا أعمال التسيير المترتبة عليها، حيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه، ويمكن للجنة أن تكلف بمهمة أي شخص يقع عليه اختيارها .

و– استحداث لجنة الاستقرار المالي

تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة و المراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات ، حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة، ولقد حدد مهامها في حالتين:

أولا: المهام المتعلق بالمراقبة الاحترازية الكلية:

- تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله؛
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي؛.
- إصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية؛
- السهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها؛
- وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها، و ضمان تناسقها ومتابعتها.

ثانيا: المهام المتعلق في حالة حدوث أزمة مالية

- تقديم تقييم للتأثير المحتمل اللازمة على النظام المالي وكذا على مختلف قطاعات الاقتصاد ؛
- وضع إستراتيجية للخروج من الأزمة واقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد رزنامة لإجراءات الواجب اتخاذها والأدوات الواجب استخدامها للتخفيف من أثر الأزمة؛
- تنسيق الإجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي .

ز- إنشاء اللجنة الوطنية للدفع:

جاء إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما تزال الجزائر تحتفظ بنسبة مصرفية عالية جدا، إذ لا تتعدى 30%حسب كثير من الخبراء وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية و تتمثل مهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يأتي

- متابعة تنفيذ التوجهات الإستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين؛
- مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية؛
- مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر؛
- متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية؛
- إعداد مشروع تحيين الإستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الكتابية.

ح- رقمنة النشاط النقدي والمصرفي

لقد دعا هذا قانون إلى رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري الذي يسيره ويطوره ويصدره ويراقبه بنك الجزائر، كما وسع من وسائل الدفع لتشمل العملة الإلكترونية ، كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصب في انفتاح النشاط المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجية الحاصل وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية في بلادنا.